



الرقم ٤٣
التاريخ ٢٩ أكتوبر ١٣٢٢

بعد الاتصال على اللواء

نحو سعيد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الإطلاع على نظام الموظفين العام رقم ٢، الصادر بتاريخ ٢١ أكتوبر ١٣٢٢
واستناداً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٥٠ تاريخ ٢٥/١١/١٣٢٢، وما رفعه علينا رئيس مجلس
الوزراء، وبناءً على ما أنتضنه المصلحة العامة .

أمرنا بما هو آتى .

المادة الأولى - يعاقب بغرامة مالية لا تقل عن الف ريال ولا تزيد عن عشرة الآف ريال .
١- الموظفون الرسميون الذين يستغلون بالتجارة، وكذلك الذين يستغلون منهم
بالمعنى الحرفي دون اذن نظامي .
٢- الموظفون الرسميون الذين يتلقون المدايا والاكراميات او خلانيهما بقصد الافرء
من أرباب المصالح .

ويعاتب بالعقوبة نفسها المتواطئون مع الموظفين المذكورين والوسطاء في
ارتكاب ذلك المحظوظ موظفين كانوا او غير موظفين .

المادة الثانية - يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات او غرامة لا تزيد عن عشرين ألف ريال كل
موظف ثبت ارتكابه لأحد الجرائم الآتية، وكذلك كل من اشتراك او تواطأ معه على
ارتكابها سواء كانوا موظفين او غير موظفين .

١- استغلال نفوذ الوظيفة لصلاحية شخصية في داخل الدائرة او خارجها .
٢- التحكم في افراد الرعية او الافتئات على حق من حقوقهم الشخصية بصورة من الصور او

تكليفهم بما لا يجب عليهم نظاماً .

٣- قبل الرشوة او طلبها او قبولها للغير ، وتطبق العقوبة نفسها على الراشِي والمرتَّبِي والراشِنِ (ال وسيط) على المساواة .

٤- قبول عوالة او قد اتفاق على القيام بعمل يغير مجرى قضية من الخصايا الشخصية او يحرر دون تنفيذ امر حكومي صادر بشأن معاملة من المعاملات ايا كان نوعها .

٥- سوء الاستعمال الاداري كالعبث بالأنظمة والأوامر التعليمات ويطرق تنفيذها انتهاكاً وتأخيراً ينشأ عنه ضرر خاص او عام ويدخل ضمن ذلك تعمد تفسير النظم والأوامر التعليمات على غير وجهها الصحيح او في غير رصدها بقصد الاضرار بمصلحة حكومية لغاية مصلحة شخصية واستغلال النفوذ ايا كان نوعه في تفسير الأوامر وتنفيذها لمصلحة شخصية عن طريق مباشر وغير مباشر .

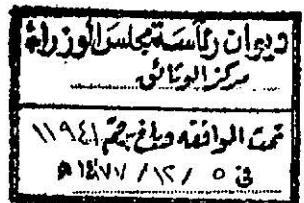
٦- استغلال العقود بما في ذلك عقود المزايدات والمناقصات من طريق مباشر وغير مباشر لمصلحة شخصية والعبث بأمر المصرف وتأخيرها عن وقتها المحدد لها وحجز كل او بعض ما يستحقه الموظفون والعمال من رواتب واجور وتأخيره نعها اليهم بقصد الانتفاع بها شخصياً واستغلال جهود الأفراد والموظفين بأجره ورواتب صوريه او مقتوله لفائدة شخصية بعضاً او كلها واستعمال معلوماته الرسمية لاستغلال العملة في ارتكابها او هبوبها صرفاً وتبديلاً .

٧- الاختلاس والتبييض والتنفيس في الاموال العامة صرفاً او صيانة .

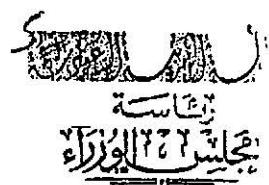
٨- اساءة المعاملة والاكراء باسم الوظيفة كالتعذيب والفسقة او صادر الاموال وسلب الحريات الشخصية ويدخل ضمن ذلك التكبيل والتغريم والسجن والنفي والأتام بالاجبارية في جهة معينة ودخول المنازل بغير الطرق النظامية المنشورة والاكراه على الاعارة او الاجازة او البيع او الشراء وتحصيل ضرائب تزيد عن المقادير المستحقة او المفروضة نظاماً .

المادة الثالثة - فضلاً عن العقوبات المذكورة في المادة السابقة يحكم على من يثبت ادانته بالتعويض المناسب لمن أصابه ضرر وبره العبالغ التي اخذت به غير وجه شرعى الى ارباها .

المادة الرابعة - على رئيس مجلس الوزراء والجهات المختصة تنفيذ امرنا هذا . والسلام ، ، ،



(قرار رقم ٥٠ وتاريخ ٢٢/١١/١٤٢٢)



اطلع مجلس الوزراء على مشروع المرسوم الملكي المنظم من قبل الخبير الدكتور احمد زكي الوارد من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٤٣٩ و تاريخ ٢٢/١١/٢٣ ، ولدى درس مواده في جلسة عامة تقرر الموافقة عليه بالصفة الآتية :-

مشروع مرسوم ملكي

بعد الاتصال على اللهم

نحن سعفان بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على نظام الموظفين العام الصادر بتاريخ / ١٤٢٢ / ١١ / ٢٥ واستناداً على قرار مجلس الوزراء رقم ١٤٣٩ و تاريخ ٢٢/١١/٢٣ ، وما رفعه رئيس مجلس الوزراء وبناءً على ما اقتضته المصلحة العامة امرنا بما هو آتى

المادة الأولى : يعاقب بفرامة مالية لا تقل عن ألف ريال ولا تزيد عن عشرة آلاف ريال :

- ١ - الموظفون الرسميون الذين يستغلون بالتجارة وكذلك الذين يستغلون منهم بالمهن الحرة دون اذن نظامي .
- ٢ - الموظفون الرسميون الذين يقبلون المدآيا والاكراميات او خلافهما بقصد الاغراء من ارباب الصالح .

ويعاقب بالعقوبة نفسها المتواطئون مع الموظفين المذكورين والوسطاء في ارتكاب ذلك المحظور موظفين كانوا او غير موظفين .

المادة الثانية : يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن عشر سنوات او بفرامة لا تزيد عن مائتين الف ريال كل موظف ثبت ارتكابه لاحدى الجرائم الآتية وكذلك كل من اشترك او تواطأ معه على ارتكابها سواء كانوا موظفين او غير موظفين :

- ١ - استغلال نفوذ الوظيفة لمصلحة شخصية في داخل الدائرة او في خارجها .
- ٢ - التحكم في افراد الرعية او الافتئات على حق من حقوقهم الشخصية بصورة من الصور وتكتيفهم بما لا يجب عليهم نظاماً .
- ٣ - قبول الرشوة او طلبها او قبولها للخير ، وتطبق العقوبة نفسها على الراشي والمرتشي والرائن (ال وسيط) على السواء .
- ٤ - قبول عولة او عقد اتفاق على القيام بعمل يغير مجرى قضية من القضايا الشخصية او يحول دون تنفيذ امر حكومي صادر بشأن معاملة من المعاملات ايا كان نوعها .

الرقم ..
التاريخ ..
التوابع ..

- ٥ - سوء الاستعمال الاداري كاللعمب بالأنظمة والاوامر والتعليمات وطرق تنفيذها امتناعا او تأخيرا ينشأ عنه ضرر خاص او عام ويدخل ضمن ذلك تحمد تفسير النظم والاوامر والتعليمات على غير وجهها الصحيح او في غير موضعها بقصد الاضرار بمصلحة حكومية لقا، مصلحة شخصية واستغلال التفود ايا كان نوعه في تفسير الاوامر وتنفيذها لمصلحة شخصية عن طريق مباشر او غير مباشر .

٦ - استغلال العقود بما في ذلك عقود المزايدات والمناقصات من طريق مباشر او غير مباشر لمصلحة شخصية والعمب با مر الصرف وتأخيرها عن وقتها المحدد لها وحجز كل او بعض ما يستحقه الموظفون والعمال من رواتب واجور وتأخير دفعها اليهم بقصد الانتفاع بها شخصيا واستغلال جهود الافراد والموظفين با جور ورواتب صورية او مفتعلة لفائدة شخصية بعضا او كلا واستعمال معلوماته الرسمية لاستغلال اسعار العملة في ارتفاعها وهبوبها صرفا وتبديلا .

٧ - الاختلاس او التبذيد او التغريط في الاموال العامة صرفا او صيانة .

٨ - اساءة المعاملة او الاكراه باسم الوظيفة كالتعذيب او القسوة او مصدرة الاموال وسلب الحريات الشخصية ويدخل ضمن ذلك التنكيل والتغير والسجن والنفي والإقامة الاجبارية في جهة معينة ودخول المنازل بغير الطرق النظامية المشروعة والاكراء على الاعارة او الاجارة او البيع او الشراء وتحصيل ضرائب تزيد عن المقادير المستحقة او الغريرة نظاما .

المادة الثالثة : فضلا عن العقوبات المذكورة في المادة السابقة يحكم على من يثبت ادانته بالتمويض المناسب لمسن اصحابه ضرر ويرد المبالغ التي اخذت بغير وجه شرعي الى اربابها .

رئيس مجلس الوزراء